نداء اليسوعيّين

إلى بلدان المجموعة الصناعيّة الكبرى (مجموعة السبعة) لكي تعفي العالم الثالث من ديونه غير المسدّدة

إلى وزراء المال في بلدان المجموعة الصناعيّة الكبرى

بصفتنا رؤساء إقليميّين في الرهبانيّة اليسوعيّة، نرغب في أن نضمّ صوتنا إلى أصوات الكثيرين المتعالية في وجه عبء الدين الذي يرزح تحته إلى اليوم العديد من البلدان الفقيرة. إنّ غالبيّة تلك البلدان الأفريقيّة تقع في جنوب الصحراء، ولكن ثمّة أصقاع أخرى في العالم من التي ما زالت في طور النموّ، ولا سيّما في أميركا اللاتينيّة والبحر الكاريبيّ، تتأثّر بثقل وطأة الدين. ويشهد رفقاؤنا اليسوعيّون في جميع بلدان العالم الثالث على وقع أزمة الديون المدمّرة على السكّان، وبوجه خاصّ، على الفقراء.

تراكم الدين

إنّ الديون الخارجيّة في العديد من البلدان النامية ضخمة جدًّا. وعلى سبيل المثال، تجاوز دين البلدان الأفريقيّة الواقعة في جنوب الصحراء الـ ٢٢٠ مليار دولار، أي ما يعادل ٣٦٥ دولارًا لكلّ إنسان. وبالتالي، يفوق الدين معدَّل المنتوج الوطنيّ الإجماليّ (PNB) لكلّ شخص، البالغ في المنطقة ٣٠٨ دولارات فقط[1]. وفي العديد من البلدان الأفريقيّة، تتعدّى خدمةُ الدين الموازنات السنويّة المخصّصة للصحّة والخدمات الاجتماعيّة المشتركة. غير أنّ نقص الأموال الضروريّة لتأمين الخدمات الصحّيّة الأساسيّة، والحدّ من تفشّي الأمراض، يؤدّي إلى وفيات كثيرة، وإعاقات دائمة ناجمة عن أمراض قابلة للمعالجة. كما

(١) زوّدنا هذه المعلومات «مركز التفكير اللاهوتيّ اليسوعيّ» في لوساكا - زمبيا.

أنّ حرمان الخدمات التعليميّة الأموالَ يؤثّر في مستويات تعليم القراءة والكتابة الأساسيّة. ذلك بأنّ المال الذي يترتّب إنفاقه على البُنى التحتيّة، والنظام الصحّيّ، وحماية البيئة، والنموّ المحلّيّ، يُصدَّر إلى بلدان دائنة غنيّة. إضافة إلى ذلك، كانت برامجُ التسوية البِنيويّة التي فرضتها وكالات مستقرّة في الشمال شرطًا لتخفيف الدين، في بعض الحالات، سببًا في قيام اضطرابات شعبيّة وحالة من عدم الاستقرار السياسيّ.

إنّ عبء الدين يعوق، إلى حدّ بعيد، نموّ بلدان العالم الثالث. ففي أفريقيا، نصف كلّ دولار إضافيّ على دخل الصادرات تقريبًا، يتمّ خروجه في شكل خدمة الدين، أي ما يقارب الثلث، إلى الدائنين الرسميّين. ولا عجب أن تتساءل الحكومات الأفريقيّة إلى متى يتوجّب عليها الانتظار حتّى تستطيع الإفادة من سياسات تشجيع الصادرات التي يدافع عنها الدائنون الأجانب، ما دام القسم الأكبر من الأرباح يذهب إلى هؤلاء الدائنين. إضافة إلى ذلك، تدفع تلك البلدان خُمس كلّ دولار تتسلّمه للمساعدة على التنمية، إلى دائنين غير رسميّين[٢]. ومن جهة أخرى، لا يشجّع الدين الضخم على إصلاح الماليّة العامّة، ما دام كلّ مال مُدَّخَر عرضةً لأن تبتلعه خدمة الدين، بدل أن يُستثمر في تحسين الخدمات الأساسيّة.

إعتبارات أخلاقيّة

إزاء أوضاع العوز الشديد الذي تعانيه البلدان الأفريقيّة الواقعة في جنوب الصحراء، وأميركا الوسطى، وغيرها، لا يسعنا إلّا أن نشدّد على القول بأنّ شعوب تلك المناطق لا يترتّب عليها أيّ واجب أخلاقيّ يحثّها على تسديد أكثر من جزء من ديون بلدانها الدوليّة.

وبالرغم من صعوبة تحديد مسؤوليّة أزمة الدين بدقّة، فلا شكّ في أنّ ذلك ليس خطأ الناس العاديّين في العالم الثالث، إذ إنّهم الأكثر تأثّرًا.

---

(٢) Christopher B. Barrett, «The Economic and Ethical Ambiguities of African Debt Forgiveness», in: *Crosscurrent: International Relations in the Post-Cold War Era*, Toronto: Nelson Canada, 1998.

وثمّة عامل أساسيّ أدّى إلى تراكم الدين وهو ارتفاع نسب الفائدة الدوليّة في الثمانينيّات نتيجة السياسة التي اعتمدتها البلدان الأكثر تطوّرًا اقتصاديًا، للسيطرة على التضخّم الداخليّ. وفي الوقت نفسه، انهارت أسعار السلع الأوّليّة التي تصدّرها أفريقيا، وارتفعت كلفة استيراد البترول إلى القارّة السوداء ارتفاعًا واضحًا. فأدّى كلّ ذلك إلى انهيار العملات المحلّيّة على نحو خطير، وتسبّب بصعوبات كبيرة في وجه خدمات الدين التي كانت تُحرَّر بالدولار.

في بعض البلدان، قام بعقد القروض نُخبٌ سياسيّة قليلة بذّرت الأموال في مشاريع تلفت النظر غايتها الجاه السياسيّ أو الإثراء الشخصيّ. وقد دعمت البلدان الغنيّة غالبًا تلك النُخب نفسها لكي تحافظ على السلطة، بسبب تحالفها الإستراتيجيّ مع هذه الدولة العظمى أو تلك. ومع سقوط الكتلة الشيوعيّة، فقد العديد من تلك البلدان الاهتمام الذي أولته إيّاها سابقًا بلدان الشمال، وتُركت وحدها إزاء مصيرها. وفي الوقت الذي لا يجد فيه فقراء تلك البلدان أيّ فائدة من القروض، يترتّب عليهم هم أنفسهم أن يسدّدوا الديون.

وثمّة اعتبار آخر، ألا وهو أنّ للشمال مسؤوليّة أخلاقيّة مهمّة تجاه الجنوب، وبوجه خاصّ تجاه أفريقيا، نتيجة الإرث الاستعماريّ. ذلك بأنّ الشمال لم يسدّد مطلقًا بدل تدفّق الموارد من الجنوب إليه، لا الموادّ الأوّليّة وحسب، بل الناس الذين صُدِّروا عبيدًا أيضًا، كما لم يُرجع شيئًا منها. ومن جهة أخرى، لم تراعِ القوى المستعمِرة العوامل العرقيّة عندما رسمت الحدود، الأمر الذي تسبّب بعدم استقرار كبير.

لا يمثّل الاستغلال التجاريّ الذي مارسه الشمال في حقّ الجنوب جريمة من الماضي وحسب، بل جريمة تستمرّ إلى اليوم. لقد استخدمت بلدان الشمال الجنوبَ مصدَر موادّ بسعر بخس، ولكنّها حدّدت الأسعار على نحو تمنع به بلدان العالم الثالث من تطوير صناعاتها الذاتيّة لإنتاج بضاعة جاهزة. وكثير من المؤسّسات التجاريّة الكبيرة المستقرّة في العالم الأوّل تستطيع أن تتلاعب بأسعار السوق الدوليّة وبالموادّ الأوّليّة، فارضةً

أسعارًا متدنّية على المنتجين والمزراعين الذين يفتقرون إلى التنظيم في العالم الثالث. لذا، فإنّ الشمال هو مَن سيبقى، ولفترة طويلة، مدينًا للجنوب بدين طائل، لا العكس.

إنّ أحدًا غير مُلزم أن يدمّر نفسه لكي يسدّد دينًا لداتنين أغنياء، ولا سيّما عندما تكون العقود قد وُقّعت عمليًا على كُره. ففي ظلّ حاجة ملحّة كهذه، تتطلّب الوصيّة المألوفة بمحبّة القريب، إلى شعوب الشمال، أن تساعد قريبها في الجنوب، حتّى على حساب متاعب شخصيّة كبيرة. إنّ الإعفاء من دين العالم الثالث الذي لم يوفّ، قد يكون سبب ضيق للشمال، ولكنّه لن يكون ضيقًا كبيرًا.

خاتمة

بصفتنا يسوعيّين، نرى أنّ رسالتنا هي خدمة الإيمان، التي يؤلّف تعزيز العدالة مطلبًا منها. فلا نستطيع أن نكون مُصالَحين مع الله في حين أنّنا نبقى منقسمين في ما بيننا بسبب عدم المساواة، والفقر المزمن، والعلاقات غير العادلة. لذا، نرغب في أن نمارس قصارى جهدنا في يوبيل العام ٢٠٠٠، ومع حملات دوليّة أُخَر تدعو إلى الإعفاء الفوريّ من دين العالم الثالث الذي لم يُسدّد. ونودّ أن نحثّ أولئك الذين يتّخذون القرارات في الشمال على ألّا يتوقّفوا على هذا الحدّ، بل أن يُطلقوا حملةً تركّز على مؤازرة حكومات العالم الثالث، ومجتمعها المدنيّ، في مساعيها لخلق نماذج نموّ مُحتملة. وعدا كلّ هذا، يتحتّم على الشمال أن يرتّب بيته، ويُصلح نموذج نموّه الخاصّ، الذي يقوم أساسًا على حماية أسواق العالم الأوّل، وتزوّد الموادّ الأوّليّة من العالم الثالث بأسعار بخسة.

في ١٠ حزيران ١٩٩٩

تلي تواقيع: ممثّل الرئيس العامّ، و٦٧ رئيسًا إقليميًا (٤ من أفريقيا، ١٣ من أميركا الوسطى واللاتينيّة، ٩ من أميركا الشماليّة، ١٨ من آسيا، ٢٢ من أوروبّا، و١ من أوستراليا).

(تعريب أ. ص. أبو جوده)